

## رسالتان متطابقتان مؤرختان ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومي، ولاحقا لرسائلنا ذات الصلة بالأحداث الجارية في سوريا، بما في ذلك رسالتنا المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (S/2011/797) والتي لم تصدر بعد على الرغم من مرور أسبوعين على إرسالها بخصوص العمليتين الإرهابيتين الانتحاريتين اللتين استهدفتنا موقعين حكوميين في العاصمة دمشق يوم الجمعة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ووقع ضحيتيهما عشرات القتلى والجرحى، أود أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي:

تعرضت العاصمة السورية دمشق صباح يوم الجمعة الموافق ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، للمرة الثانية خلال فترة وجيزة لتفجير إرهابي انتحاري جديد استهدف منطقة مكتظة بالسكان والمارة بالقرب من مدرسة للتعليم الأساسي في حي الميدان بدمشق مما أدى إلى سقوط عشرات الشهداء والجرحى. وتفيد التحقيقات الجارية بأن إرهابيا قام بتفجير نفسه في المنطقة المذكورة عند إحدى الإشارات المرورية مستهدفا ترويع وإرهاب المواطنين وقتل أكبر عدد منهم. وقد بلغت الحصيلة الأولية لعدد شهداء هذا التفجير الإرهابي ٢٦ مواطنا أغلبهم من المدنيين منهم أشلاء لـ ١٥ شخصا مجهول الهوية تجري التحقيقات للتعرف عليهم، هذا إضافة إلى وجود ٦٣ جريحا من المدنيين وعناصر الشرطة الموجودين في المكان. كما أسفر التفجير الإرهابي عن إلحاق أضرار مادية كبيرة بالسيارات والأبنية المجاورة بما في ذلك قسم شرطة الميدان ومدرسة "حسن الحكيم" والمحال التجارية المجاورة.

ونشير هنا إلى أن مثل هذه التفجيرات الإرهابية تشكل تصعيدا خطيرا جدا يستهدف بشكل أعمى ولاإنساني إرهاب وقتل المواطنين السوريين الأبرياء، ويأتي في إطار الحملة الشرسة التي تتعرض لها سوريا لا سيما من قبل بعض الأطراف الخارجية التي تعمل

بكل الوسائل لا من أجل الإصلاحات بل بهدف عرقلة تنفيذ برنامج الإصلاح الشامل الذي تشهده سوريا، وذلك عن طريق زعزعة الاستقرار والأمن وزرع العنف والإرهاب في سوريا من خلال شن حملة سياسية وإعلامية تحريضية غير مسبقة ضد سوريا ومن خلال تقديم المال والسلاح والدعم الإعلامي واللوجستي إلى المجموعات الإرهابية المسلحة التي تقوم بخطف وقتل المواطنين من مدنيين وعسكريين بدون تمييز واغتصاب النساء وزرع العبوات الناسفة على الطرقات وفي الأماكن المكتظة بالسكان وقطع الطرقات العامة وقصف المؤسسات العامة والخاصة، والهجوم على المنشآت السورية الحيوية، بما في ذلك تفجير قطارات ركاب وسكك حديد وأنابيب نفط وغاز ومحطات كهرباء، وهي كلها أمور دأبنا على نقلها إلى عنايتكم باستمرار منذ بداية الأحداث في سوريا.

إننا إذ نؤكد على أن استمرار مثل هذه الأعمال الإرهابية واستهدافها للمواطنين الآمنين من نساء وأطفال وشيوخ يشكل تحدياً للمجتمع الدولي برمته وانتهاكا صارخا لحقوق الإنسان ولكل الأعراف والمواثيق الدولية، فإننا نشير إلى أن ذلك يُرتب على كل القوى والمنظمات الإنسانية العربية والدولية إدانة واستنكار هذه الأعمال وكل من يقف وراءها بأشد العبارات الممكنة. وفي هذا الصدد نسترعي عنايتكم من جديد إلى أن تجاهل هذه الأعمال الإرهابية ومن يقف وراءها وعدم إدانتها بشكل واضح لا لبس فيه سيُفهم على أنه تغطية ودعم غير مباشر لها ولا استمرار أعمالها الإجرامية ضد الدولة السورية والممتلكات العامة والخاصة. بمنأى عن المساءلة والملاحقة القانونية. وهنا ندعو الجميع لتحمل مسؤولياتهم وخاصة أولئك الذين يتحدثون عن مكافحة الإرهاب واجتثاث منابعه في حين يعملون علنا على تشجيعه ورعاية وحماية من يقوم به.

وختاما فإن الجمهورية العربية السورية تتوجه إليكم لإدانة الأعمال التي تقوم بها المجموعة الإرهابية المسلحة في سوريا. بما في ذلك العمل الإرهابي الإجرامي الذي وقع صباح اليوم الجمعة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في العاصمة دمشق، وذلك بأوضح وأقصى العبارات.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

الممثل الدائم